الفصل الأول

عولمة الفقر؟

مفهوم الفقر

مظاهر الفقر

الفقر وإشكالية الديمقراطية

الفقر في الجزائر

كيف نتجاوز حالة الفقر؟

الفصل الأول

عولمة الفقر؟

ينطوي العنوان بهذه الصياغة على توجهات فكرية تحذر من مغبة القبول المطلق بإيجابيات العولمة، وتركز بالأساس على بعض مساوئها. خصوصا وأن العولمة قد أصبحت سمة العصر بدون منازع، وأن الوقوف في وجهها أو محاولة تجنبها أو العزلة عنها، إنما هو خروج على العصر وتخلف وراءه، فهي شاملة تأخذ الطابع العالمي وذلك لأن كل مكوناتها وآثارها (الإيجابية أو السلبية) لا تراعي الحدود الجغرافية للدولة القطرية، وشموليتها تصيب كل المجالات الحيوية للإنسان، إذ تتجلى من خلال جميع مجالات الحياة سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية*. وإذا كان البعض يزعم أنها ـ فحسب ـ تحمل معها منافع جمة للبشرية جمعاء، فإن هناك من يحذر من مغبة قبول هذا الاعتقاد دون تمحيص، ويدعو إلى ضرورة اتخاذ تدابير حيطة كافية، بحجة أن للعولمة ـ كذلك ـ وجه قاتم يجب التصدي له؛ من ذلك مثلا، أن تجاهل حقيقة انتشار ظاهرة الفقر على نطاق واسع أمر

---

* للمزيد من التفاصيل حول العولمةوتجلياتها، أنظر، علي غربي مجلة الباحث الاجتماعي ع 2 ، سبتمبر 2000 صص 11-49.

يدحضه الواقع. وأمام هذه الحقيقة، يتبادر إلى الذهن سؤال في غاية الأهمية مؤداه: هل يمكن الحديث بصراحة وموضوعية عن الوجه الآخر للعولمة؟ بمعنى أدق، هل أن ظاهرة الفقر قد تعولمت بالفعل من جراء التحولات الاقتصادية والسياسية ذات التوجه الأحادي الذي يأخذ من النظام الليبرالي في طبعته الأمريكية نموذجا؟ خصوصا وأن الوضع الدولي الراهن يدعم فكرة تعولم الفقر، أي أنه صار ظاهرة عالمية تشترك فيها كل مناطق العالم؟

إذ أنه ومنذ مطلع التسعينيات، بدأ يهيمن على الجدل الدائر في الدوائر العلمية والهيئات والمنظمات الدولية المختصة، الإطناب في الحديث حول إغراءات العولمة وإيجابياتها، متجاهلا عن قصد (عن وعي أو دون وعي) ما يخبئه الوجه الآخر من العملة، والذي لا ينبغي إغفاله إذا كنا حقيقة نتوخى الإنصاف والموضوعية. وإذا كانت حسنات ومنافع العولمة قد تتجلى في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فإن مساوئها تتجلى كذلك من خلال تلك الأبعاد، ولعلها تبدو أكثر جلاء في الجانب الاجتماعي تحديدا؛ وبالفعل فإن الوضع الاجتماعي غير اللائق الذي تعيشه الغالبية العظمى، أو الثمانين بالمائة من سكان العالم، خير دليل على ذلك. وهذا الواقع المزري لا يقتصر على السواد الأعظم من سكان الدول المتخلفة والنامية فحسب، وإنما تشاركها فيه فئات عريضة من سكان الدول المتقدمة. وهذه الحقيقة تكشف صراحة عن الوجه السلبي

المتستر عنه للعولمة- أو دعنا نقول، الليبرالية الجديدة- التي لم تفلح في التحسين النسبي لمستويات معيشة الجميع. إذ لا أحد ينكر أن ظاهرة الفقر قد بدأت تتعولم شيئا فشيئا... بحيث صار الكلام عن ثقافة الفقر وانتشارها يعم مختلف الدوائر الرسمية وغير الرسمية بصورة مذهلة... وذلك رغم التستر الذي تفرضه بعض الجهات ذات المصلحة في ذلك.

الحاصل أن العولمة كعملية متعددة الأبعاد هي حقيقة قائمة، إنها كالقاطرة التي أقلعت، دون أن تولي أي اهتمام بمن لم يسعفه الحظ في الركوب، فهي ببساطة لا تنتظر الضعفاء الذين لا يقدرون على مجاراتها، إنها للأقوياء، المنتصرين. وغير خاف أن أغلب سكان العالم هم ليسوا كذلك، إنهم من المغلوبين عن أمرهم، ولهذا فإنه من باب أولى أن نتحدث عن عولمة الفقر ونتقبل سواسية كل مترتباته. وذلك على الأقل بالسعي والمثابرة من أجل خلق آليات جديدة تضمن للإنسان ــ وبخاصة الفقير منه ــ الاستفادة من ثمار هذا التقدم. ونحن هنا لا ندعو للتساوي المطلق، وإنما بفتح الفرص أمام الجميع، مع ضمان حد من العدالة، على أن تسهر الدولة بتواجدها المستديم من خلال مؤسساتها على ضمان ذلك؛ وترك المجال بعدها للأكثر مثابرة وطموحا في الارتقاء.

وهذه الدراسة هي مجرد محاولة لتحذير دول وحكومات العالم الثالث ــ والعربية خصوصا ــ لما تفرزه ظاهرة العولمة من نتائج سلبية، وذلك بالتطرق إلى أهم وأخطر مترتباتها السلبية، ألا وهي

ظاهرة الفقر، التي بدأت تنتشر بصورة أكثر وضوحا عبر أنحاء العالم، وتصيب فئات عريضة من المجتمع سواء أكان متقدما أم غير ذلك. ونحن هنا لا نقرر بأن الفقر كواقع معاش هو ظاهرة حديثة، مثله مثل مصطلح العولمة، هذا الأخير الذي لم يتداول إلا مع بداية تسعينيات القرن 20 ؛ في حين أن الإنسان قد عرف الفقر منذ القدم، غير أن خارطته الطوبوغرافية قد اتسعت بصورة مذهلة، وذلك تزامنا مع الهيمنة الصريحة في الآونة الأخيرة للعولمة من خلال تجلياتها الاقتصادية خصوصا.

وإن كان الاعتقاد السائد أن العولمة تبدو أساسا وكأنها مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوما علميا أو سياسيا أو ثقافيا أو اجتماعيا، زد على ذلك، أن أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هو العولمة الاقتصادية؛ فإن هذا الارتباط العضوي بين العولمة من ناحية، والعولمة الاقتصادية من ناحية أخرى، يعود إلى أن المظاهر والتجليات الاقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحا، على الأقل، في هذه المرحلة التاريخية، حيث أن كل الدلائل الموضوعية تشير إلى أن العولمة الاقتصادية هي الأكثر اكتمالا، وهي الأكثر تحققا على أرض الواقع من غيرها من أبعاد العولمة الأخرى*. إذ يبدو العالم الآن وكأنه معولم

---

* بهذا الخصوص يمكن الإشارة إلى فكرة "الهوة الثقافية CULTURAL LAG" عند أوغبرن، حيث يعتقد أن التغير في الجوانب المادية أسرع من مثيله بالجوانب غير المادية (الثقافية).

اقتصاديا أكثر مما هو كذلك في المجالات الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية. وإذا كان الفهم الاقتصادي قد هيمن على ظاهرة العولمة، فإنه لا يمكن حصرها في الجانب الاقتصادي فقط. لكن دعنا نقر بأن الاقتصاد (كمقدمة) يستحوذ دون غيره من الأبعاد الحياتية الأخرى (كنتائج) على ظاهرة العولمة. وهنا حري بنا ألا نهمل الوجه الآخر من العملة الاقتصادية، فالحاجة والعوز والفقر هي مظاهر أو حالات ترتبط بالجانب الاقتصادي، ولو في جانبه السلبي. وعليه يمكن اعتبارها بمثابة الآثار المباشرة للعولمة الاقتصادية...

أولا: مفهوم الفقر:

مثله مثل باقي المفاهيم في العلوم الاجتماعية التي تتميز بحملها مضامين ودلالات فلسفية ومعرفية ترتبط بالإنسان في المجتمع، والتي لم تلق إجماعا تاما حولها، فإن مفهوم الفقر قد اختلف في تحديده المفكرون والخبراء، ويبدو الاختلاف بينا بين علماء الاقتصاد الذين يعتمدون معايير كمية، وعلماء الاجتماع الذين يركزون أكثر على الأبعاد الاجتماعية. وتأسيسا على هذا، يسود جدل كبير بين الدارسين والمهتمين أن مفهوم الفقر وتحديده واستخداماته يتم بناء على خلفيات فكرية وأيديولوجية؛ ولذلك لم يشهد الإجماع حوله، لاستخداماته المختلفة في سياقات متباينة وتحديد نطاقه بكيفيات مختلفة، وعليه يبقى مفهوما نسبيا يجب التعامل معه من هذا المنظور. ولهذا نلاحظ تنوعا كبيرا في تحديد ظاهرة الفقر

بحصرها في عدة مؤشرات تارة يغلب عليها الطابع الكمي وتارات أخرى يغلب عليها الطابع الكيفي، ولكن مهما تنوعت الرؤى فإن مفهوم الفقر الذي تشترك حوله كل المحاولات التعريفية، يوحي بالعجز في تحقيق الحاجات المادية والمعنوية للفرد، وذلك بغض النظر عن محددات الفقر التي تشير إلى ربطه بنمط إنتاجي محدد، أو إلى مؤشراته التي تعكس مختلف مظاهر الفقر كالتواكل، الاتكالية، القدرية، الخمول، كثرة النسل...الخ.

وضمن هذا السياق، نجد أن أغلب المؤسسات الدولية المهتمة بالفقر والحرمان والتهميش تعتمد في تحديدها لهذه الظاهرة على معايير كمية (نقدية)، معتبرة أن الفقير هو كل شخص لا يتجاوز دخله دولارا أمريكيا واحدا في اليوم، أي ما يعادل 365 دولارا في السنة.

وفي تقريره لسنة 1994، يحدد البنك الدولي للتنمية تصورا واضحا (وإن كان كميا) لقضية الفقر ليتضمن مختلف الأوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية، وذلك إلى جانب المفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض. ويبرز التقرير مجموعة مؤشرات إحصائية تتجلى من خلالها معالم حالة الفقر في الدول النامية، من ذلك مثلا، أن توقعات الحياة في اليابان تقارب الثمانين سنة بينما لا تتعدى الخمسين سنة في أفريقيا جنوب الصحراء. وأن نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر تصل إلى 170 في الألف في جنوب آسيا، فإنها لا تتعدى 10 في الألف في السويد.

وما زال هناك 110 مليون طفل في الدول النامية لا يحصلون على أي نوع من التعليم. والجدير بالملاحظة أن أعباء الفقر تقع بصفة خاصة على شريحتي النساء والأطفال، وبخاصة الإناث منهم. وينهي التقرير تحليله بالاستنتاجات الآتية:

- أن النمو الاقتصادي أمر ضروري، ولو أنه غير كافي، لمكافحة الفقر مهما كانت السياسات التوزيعية وبراعتها. فمن الصعب اتخاذ خطوات كثيرة في القضاء على الفقر، في ظروف ركود اقتصادي عام، ناهيك عن التدهور الاقتصادي الذي تمر به حاليا بعض الدول وخاصة الأفريقية منها.
- النمو الاقتصادي وحده لا يكفي، بل يجب تنفيذ سياسات حكيمة تستهدف تحسين حال الفقراء والقضاء على الفقر، مع ضرورة تكييف هذه السياسات تبعا لخصوصيات كل بلد وظروفه الخاصة.
- أن تحسين حال الفقراء ليس مرهونا بالوصول إلى مستويات عليا من الدخل القومي، حيث تدل معطيات الواقع أنه رغم عدم تناسب المؤشرات الاجتماعية(مثل نسبة وفيات الموالد، توقعات الحياة، التعليم ...) في أغلب الأحوال مع الثراء (متوسط الدخل القومي للفرد)، إلا أن هذه المؤشرات تصل إلى قرب قمتها بعد حوالي 1500 دولار للفرد سنويا. ومع ذلك، فالملاحظ أن اتباع سياسات حكيمة لتحسين حال الفقراء (مثل التركيز على الخدمات الصحية الأساسية

والتطعيم للأطفال) تؤدي إلى تفاوت ضخم في حال الفقراء. فعلى سبيل المثال تمكنت كل من الصين وسيريلانكا من خفض معدلات وفيات المواليد إلى حوالي 30 في الألف ورفع توقعات الحياة إلى حوالي 70 عاما، بينما كان المتوسط لدول أفريقيا جنوب الصحراء -التي تتعادل مع الصين وسيريلانكا من حيث متوسط دخل الفرد - أكثر من أربعة أضعاف ذلك، إذ قُدرت بـ: 132 في الألف بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال، و50 عاما بالنسبة لتوقعات الحياة (سراج الدين ومحسن يوسف، 1997، 38-46).

ومهما يكن، فإن كل المحاولات التعريفية بالرغم من تنوعها وتعددها، يمكن تقسيمها وفقا لمجموعتين: تستند الأولى في تعريفها للفقر على محددات كمية؛ في حين تركز الثانية على محددات كيفية. إذ أن هناك من ينظر إلى هذه الظاهرة ــ الفقر ــ في ضوء عيش الكفاف كالدخل والحاجات المطلوبة اجتماعيا، أو الحرمان النسبي كالنقص في بعض الموارد الضرورية للعيش مثل الغذاء وظروف المعيشة وأسباب الراحة المتعارف عليها... الخ. وهناك من يعتبره بمثابة إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي، أو ظاهرة معتلة ترتبط في غالب الأحيان بالمناطق المتخلفة بالمدينة. أو أنه ــ كما يذهب عبد الباسط عبد المعطي ــ حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي يتميز ببروز تمايزات خاصة ناجمة عن الملكية الخاصة، والتمييز بين أنماط العمل إلى يدوي وعقلي، وتحديد

الأمور بناء على ذلك، ويفسر الفقر بما يستتبع ذلك من تناقض في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية المرتبطة باستغلال طبقة لبقية الطبقات التي لا تملك والتي تكون مجبرة على بيع عملها الذي تتحكم فه الطبقات التي تحوز وسائل الإنتاج في المجتمع" (عبد المعطي، توزيع الفقر في القرية المصرية، 1979، 20). وهناك من علماء الاجتماع من يعزو الفقر في أسوأ حالاته إلى الحرمان المطلق الذي يتجلى في بعض المظاهر العيانية الدائرية التأثير والتأثر(حلقة مفرغة)، كنقص التغذية وانتشار الأمراض والأوبئة والعيش في ظروف فيزيقية صعبة؛ وهذا يعني أن الأفراد الفقراء هم أولئك الذين يعيشون ظروفا سكنية متردية ويعانون من أسوأ الأحوال الصحية والمعيشية.

وفي مقابل هذا الطرح، هناك من الدارسين من يؤكد على أن الفقر ليس حالة مادية فقط، وإنما هو بالإضافة إلى ذلك مركب من المواقف المجسدة للتبعية DEPENDENCE ونقص الاعتماد على الذات... ففي هذا الاتجاه يربط LOMNITZ حالة الفقر بالوضع غير المناسب الذي يحتله الفقراء على مستوى سوق العمل، سواء من حيث فرص التعليم والتدريب المهني السيئ أو الوضع الاجتماعي المتدني، وقنوات التعامل الصعبة التي لا تتيح لهم في كل الحالات فرص الحصول على دخل أكثر ربحية واستقرارية، وهذا ما يجعلهم يناضلون وبشكل مستمر من أجل الاندماج في النظام السوسيو ــ اقتصادي الكلي، من أجل الحصول على دخل

وبأية طريقة كانت، وبالتالي المحافظة على بقائهم واستمرارهم دون مراعاة لحجم التضحيات.

إن هذا الاندماج المفروض على فئة الفقراء هو ما يجعلهم يشكلون جزءا لا يتجزأ من النظام الكلي، والذي ليس بوسعهم تغييره أو إعادة ترتيبه من جديد، إذ أن هدفهم الوحيد هو العمل المتواصل أو المستمر من أجل البقاء، إنهم ببساطة ضحايا الاستغلال واللامساواة. اللذين تفاقمت حدتهما أكثر مع الاكتساح السريع للعولمة.. ولتجاوز هذا الواقع أو التخفيف من وطأته، ترتفع أصوات من هنا وهناك عبر أنحاء العالم. فمثلا، كانت قناعة مفجري الاحتجاجات في سياتل SEATTLE ضد منظمة التجارة العالمية WTO، أن التجارة الحرة ليست سوى خرافة، وأن الفقراء وأصحاب الضمير يجب أن يتحدوا لمواجهة سوءات العولمة. ولقد رفعت هذه الاحتجاجات شعارات مناهضة للرأسمالية. وللعلم فقد تأسست منظمة التجارة العالمية سنة 1955 بهدف إزالة الحواجز التجارية وتخفيض التعريفة الجمركية وحل النزاعات التجارية. لكن مع استمرار هذه المنظمة في فرض تصوراتها على الدول الأعضاء، أخذ القلق يساور الكثيرين من أن هناك شيئا خطيرا يجري أمام أعينهم نتيجة للقواعد والقوانين التي تحكم التجارة العالمية. فقد أخذ يتضح بجلاء أن الخاسر الأكبر هم من لا حول لهم ولا قوة، أي فقراء العالم. وبينما تبرر المنظمة سياساتها بأن التجارة تساعد البلدان الفقيرة على النمو، فإن الحقائق

المفزعة تؤكد أن نصيب هذه الدول من التجـــارة العالميـــة آخـــذ فـــي الانخفاض بمعدلات خطيرة؛ وهو ما أفضى إلى نتائج مدمـــرة. ولنـــا أن نعرف مثلا أن أفريقيا جنوب الصحراء ككل أصبحت اليوم أفقـــر ممـــا كانت قبل ثلاثين عاما، وأن هناك ثلاثة بلايين إنسان يعيش كل منهم على أقل من دولارين يوميا" (الرميحي، الثقافة العالمية، 2000، 4-5). إن فشل قمة "سياتل" والمعارضة الشرسة التي واجهتها تعود بالدرجة الأولى، إلى الإهمال الواضح من أقوياء العالم وأغنيائه للجوانب الاجتماعية. وتفاديـــا لجوانب النقص تلك، فقد أقرت الأمم المتحدة لاحقا مؤتمر سويسرا للتنمية الاجتماعية، علّه يضفي ارتياحا وقبولا جماهيريا أوسع تجـــاه العولمـــة وآلياتها. غير أن خارطة الفقر لم تتكمش، وإنما بقيت في اتساع مطـــرد، وتضم إلى صفوفها في كل لحظة وافدين جدد رغما عنـــهم. ويبـــدو أن خارطة الفقر في العالم تتسع بسرعة أكثر من جراء الكوارث الطبيعيـــة والجفاف، الذي يصيب الكثير من مناطق العالم، وتعد أفريقيا هي أكـــثر المناطق عرضة لتهديد هذه الظواهـــر (اثيوبيـــا، ارتيريـــا، الصومـــال، السودان، منطقة البحيرات ...الخ)، وهذا ما حذرت من عواقبه مؤخـــرا منظمة التغذية العالمية.

ثانيا: مظاهر الفقر:

كما توصلنا من خلال التعاريف السابقة أن الفقر هو ظاهرة متعـــددة الأبعاد، قد يتجلى من خلال مجموعة من المؤشرات الواقعية، وأهمها:

البطالة:

يبدو جليا، أن العولمة الاقتصادية كما تتجسد واقعيا هي ليست سوى مجرد مرحلة من تطور الرأسمالية أو هي الشكل المتقدم لرسملة العالم، حيث يسود نمط العولمة بواسطة السوق. وضمن هذا السياق فإن هدف العولمة الاقتصادية هو تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأي أمر حياتي آخر بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية التي هي في تراجع تدريجي تاركة المجال للعلاقات السلعية والربحية النفعية؛ وأصبحت لا تولي أي اهتمام بالموارد البشرية التي لا تستجيب لتلك المبادئ، إذ تتركها في عالم الضياع. فإذا ما خصصنا حديثنا عن عالم الشغل، فإن لقائل أن يقول أن من أثمن مكاسب العولمة هو التقدم التقني، ولا يختلف اثنان حول هذه الحقيقة؛ لكن تبعاتها أو آثارها السلبية هي أيضا حقيقة. فإذا كان هذا التقدم يسمح بزيادة إنتاج الخيرات فإنه بالمقابل لا يخلق مناصب شغل جديدة، بل قد يتسبب في القضاء على بعضها وذلك استجابة لما يتطلبه التقدم التكنومعلوماتي الهائل. ونتيجة للقوة المتعاظمة للاقتصاد المعولم القائم على الاحتكار التكنولوجي والمالي والمعلوماتي من طرف أقلية .. فإن القوة التفاوضية للعمال وممثليهم قد انكمشت إلى حدودها الدنيا، بحيث أصبحت العولمة هي بمثابة العدو اللدود للعمال.

حيث صار اكتساب التكنولوجيا العالية في أغلب الأحوال يتم على حساب مناصب العمل، وأصبحت العلاقة بين الأتمتة والآلية من جهة وبين العمالة من جهة أخرى تتحدد في علاقة عكسية، وفي هذا الإطار يقول المثل الإنكليزي: WORKER WHEN A MACHINE MOVES IN, A MOVES OUT أي عندما تدخل آلة يغادر عامل. وضمن هذا السياق نلاحظ أن أصحاب الشركات الكبرى لا يأبهون مقدار ذرة بالجانب الإنساني بقدر ما يتهافتون على المزيد من الأرباح، مفضلين الاستغناء عن جزء من عامليهم، وغلق بعض الوحدات التابعة "فقد أغلقت شركة جنرال موتورز في الولايات المتحدة على سبيل المثال 21 معملا، وسرحت 20000 عاملا، و10000 إطارا، كما ألغت شركة إ ب م 20000 مكان عمل، كما ألغت الصناعة الحربية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة نصف مليون فرصة عمل. ولكي تستمر شركة الاتصالات الألمانية في قدرتها على المنافسة في السوق العالمية فإنه يتعين عليها تسريح ما يقرب من مائة ألف مستخدم حتى هذا العام (2000). والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لشركة الاتصالات البريطانية، فقد ألغت منذ عملية الخصخصة عام 1984 ما يعادل 113 فرصة عمل، وتخطط لتسريح 36000 عامل إلى غاية هذه السنة (2000م)، وبذلك تكون قد سرحت حوالي النصف من عمالها، وتجاوز معدل العمال المطرودين من الشغل في فرنسا عام 1996 ما يعادل 3500 عاملا في الشهر، وخسرت 1800000

فرصة عمل في القطاع الصناعي وبلغت نسبة البطالة 12.3% وهو رقم قياسي لم تصله نسب البطالة في فرنسا من قبل (الحبيب الجنحاني، 1999، 30 – 31). يبدو جليا أن أعداد العمال المطرودين وفرص العمل الضائعة متشابهة في جل بلدان الاتحاد الأوروبي وأمريكا، حيث تضطر الكثير من الشركات الكبرى في الدول الصناعية إلى غلق أبوابها وتسريح عمالها؛ أما بالنسبة لما يحدث في باقي البلدان الأخرى فحدث ولا حرج. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على انضمام فئات جديدة من العمال إلى عالم البطالة ومن ثم الفقر والحرمان. واللافت للانتباه، أن البطالة عندما تصيب عاملا واحدا، فإن ذلك يعني إفقار عائلة بكاملها؛ إذ أنه في أغلب الحالات يتكفل فرد واحد بإعالة الأسرة المكونة من 5 أفراد في المتوسط، خصوصا بالنسبة للعالم النامي. وعليه فإن تسريح عامل معناه الجز بعائلة بكاملها في عالم الفاقة.

و مما لاشك فيه أن التورط المستمر – الذي تؤطره نظرية قطع الدوميو – في فتح الأبواب أمام التجارة الحرة باسم حرية السوق وأممية رأس المال قد أدى إلى انضمام الكثيرين من الفئات المدينية الدنيا والمتوسطة** إلى عالم الهامشيين الذين يعيشون في حالات يرثى لها من الفقر والعوز والبطالة وانتشار الجريمة والمتاجرة في كل الممنوعات من

---

* تنهض هذه النظرية على فكرة تداعي سقوط قطع الدومينو المرصوفة الواحدة تلو الأخرى.

** تجمع الشواهد التاريخية والواقعية عن الاضمحلال التدريجي للطبقة المتوسطة في كثير من دول العالم النامي، وذلك نتيجة للتطبيق الصارم لسياسة الهيئات الدولية المالية.

مخدرات وأسلحة وسيارات مسروقة، وحتى المتاجرة بالأطفال أو الأعضاء البشرية، وما إلي ذلك. فعلى سبيل المثال، يربط تقرير الأمم المتحدة الكوني عن الجريمة والعدالة لسنة 1999 العولمة بالتوسع في صناعة المخدرات غير المشروعة وزيادة الجرائم المتصلة بالمخدرات. واعتبارا من منتصف الثمانينيات ازداد إنتاج المخدرات غير المشروعة بصورة حادة في أنحاء العالم. فقد تضاعف إنتاج أوراق الكوكا وازداد إنتاج الأفيون أكثر من ثلاثة أضعاف خلال التسعينيات. وقدرت تجارة المخدرات غير المشروعة بـ 400 مليار دولار (نحو 8 في المائة من حجم التجارة العالمية لعام 1995)" (الثقافة العالمية، 200، 66).

وفي هذا السياق يذهب "الحبيب الجنحاني" إلى القول بأنه قد "ظهرت صيغة حديثة لتجارة الرقيق تتمثل في تهريب النازحين إلى البلدان الغربية بطريقة غير شرعية. ويكفي التذكير في هذا الصدد برقم واحد حسب تقدير إحدى الدوائر الأمريكية الرسمية مفاده أن بعض العصابات الصينية المتخصصة في هذا النوع من المتاجرة الجديدة، تجارة الرقيق المعاصر، قد بلغت أرباحها في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وفي العام الواحد، مليارين ونصفا من الدولارات"(الجنحاني، 18). والعالم يعايش ويتذكر ما حدث/ ويحدث لبعض المجموعات من المهربين (بكسر الراء) والمهربين (بفتح الراء) على حد سواء؛ فإلى جانب الابتزاز

الصارخ للأخيرين من الأولين في الحالات العادية، ففي الكثير من المرات تبتلعهم كلهم أمواج البحار والمحيطات، أو يلفظون أنفاسهم في القوارب أو البواخر، فيكتشفون ــ بعد فوات الأوان ــ جثثا هامدة في براميل مغلقة مرمية مع السلع أو مجمدين في ثلاجات ضخمة... الخ. والشواطئ الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية، مثلها مثل الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط... أو بحر الشمال*** وغيرهما في جنوب شرقي آسيا، خير شاهد على ذلك. إن هذه الحالة المتزايدة الاتساع هي نتيجة صارخة لاستفحال ظاهرة البطالة والفقر بين فئات اجتماعية عريضة، وهي نتيجة منطقية للسياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدول والمؤسسات الضخمة. والتي تفرضها ظاهرة العولمة؛ أين أصبح الاقتصاد هو المهيمن على كل مجالات الحياة... وأصبحت المؤسسات الكبرى تهدد اقتصادات دولا كثيرة، وذلك لأنها تفوق في قوتها قوة الكثير من الدول "فملياراتها العابرة للقارات بسرعة الضوء تحدد أسعار الصرف الأجنبي، وكذلك القوة الشرائية لهذا البلد أو ذاك، ولعملته إزاء بقية عملات العالم، وهي موزعة جغرافيا بين البلدان التالية: اليابان 62 شركة، الولايات المتحدة الأمريكية 53، ألمانيا 23، فرنسا 19، بريطانيا 11، سويسرا 8، كوريا الجنوبية 6، إيطاليا 5، وهولندا 4. وكي يدرك المرء القوة المالية لهذه الشركات يكفي أن نذكر الأمثلة التالية: يفوق رقم

*** عرف ميناء دوفر بانكلترا ــ نهاية جوان 2000ــ هلاك 58 شخصا من أصل صيني.

معاملات "جنرال موتورز" الدخل الوطني الخام للدانمارك، ويفوق رقم معاملات فورد الدخل الوطني لجنوب أفريقيا، ويفوق رقم معاملات شركة تويوتا الدخل الوطني للنرويج*، ويشمل نشاطها جميع الميادين الاقتصادية والمالية، فهل نستغرب بعد ذلك أن يتحول قادة الدول إلى خدم في بلاط أممية رأس المال" (الجنحاني1999، 28). ولعل الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات يبرز بشكل كبير باعتبارها المحرك الرئيسي والمستفيد الأكبر من العولمة. "ولنا أن نعلم أنه من بين أكبر مائة اقتصاد في العالم، هناك واحد وخمسون ليست لبلدان، وإنما لشركات عبر قومية. وبينما لا تشغل أكبر 200 شركة عالمية سوى أقل من ثلاثة أرباع واحد في المائة من القوة العاملة في العالم، فإنها تستحوذ في الوقت ذاته على 28 في المائة من النشاط الاقتصادي العالمي، وتستحوذ أكبر 500 شركة على 70 في المائة من التجارة العالمية. وتشبه هذه الشركات المقاطعات الإقطاعية التي تطورت إلى أمم- دول، وهي ليست سوى طليعة النظام الدارويني الجديد للسياسة" (الرميحي، الثقافة العالمية، 2000، 5).

وفوق هذا وذاك، فإن الهرولة للارتماء بين أحضان العولمة من حيث فرض حرية السوق من دون قيود قد أدى إلى ظهور أصولية جديدة هي أصولية حرية السوق... فالاقتصاد المعولم قد سرع في القضاء على

---

* الدخل الوطني الخام للدانمارك، جنوب أفريقيا والنرويج يقدر على التوالي بـ 170.037، 129.094، 153.303 مليون دولار، استنادا لإحصائيات البنك الدولي لسنة 1997.

ما يعرف بمجتمع الرفاه وساهم بشكل كبير في دفع فئات اجتماعية متعددة إلى حافة الفقر والتهميش، وخلق مناخ ملائم لنمو حركات اجتماعية وسياسية متطرفة، تستغل في كثير من الأحيان من طرف متطرفين قوميا أو سياسيا أو دينيا ... وفي هذا الصدد يعتقد الأمريكي ويليام كريدر أن "الفاشية تزدهر في ظل ظروف اقتصادية ومالية معينة. إن كل سياسي أمريكي تسلطي يوحي بشيء من المصداقية حينما يعد الشعب بأنه سيحقق له سبل الحصول على لقمة العيش سيفوز فوزا باهرا، خاصة عندما يقدم وعده هذا وقد زخرفه بنبرات عنصرية الفحوى" (الجنحاني، 1999، 17). والشواهد التاريخية والواقعية في بعض الدول الأوروبية دليل صارخ على ذلك، حيث نلاحظ تنامي اليمين المتطرف في شكل حركات النازيين الجدد في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، أو تحت مظلة أحزاب سياسية تتوزع عبر أنحاء أوروبا فمن زيغانوف في روسيا ولوبان في فرنسا إلى هايدر في النمسا وأمبيرتو بوسي في إيطاليا أو وينستون بيترز في نيوزيلندا وغيرهم كثيرون.

اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء:

"إن أثرياء العالم وأصحاب الشركات المتعددة الجنسيات لم يعودوا يفكرون في اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية، وازدياد جحافل العاطلين عن العمل وما يمكن أن يترتب عليها من مخاطر، وإنما همهم الأول والأخير هو تطوير تقنيات تؤهلهم لمزيد من الثراء والحماية من

المخاطر. إذ نجد تسابقا على أشده بين المؤسسات والدول على اكتساح الساحة الاقتصادية في غياب قواعد المنافسة الشريفة، وذلك يتم على حساب الكثيرين، لتتوسع الهوة بشكل صارخ بين الأكثر غنى والأكثر فقرا.

إن اتساع نطاق الفاقة على مستوى العالم يعني بالمقابل انكماش وانحسار الثراء، وهذا ما تؤكده الإحصائيات المتوفرة، إذ أن ما يعادل 16 % من السكان الواقعين في المناطق الأكثر ثراء في العالم (الولايات المتحدة واليابان)، يحتكرون 80% من ثروة العالم، وتملك بعض الدول متوسطة الثراء (تنين أسيا والأرجنتين) 04% من الثروة، بينما يقتسم الباقي 15% فقط من الموارد المستخرجة من الكرة الأرضية. ويجب الاعتراف أن الفرق في الدخل هو أشد فظاعة داخل البلدان المتخلفة أو النامية، حيث نجد نسبا أقل من المحظوظين الذين يحتكرون 90% أو أكثر من الثروات، والنسبة الباقية (أقل من 10%) تتقاسمها العامة من الناس.

مثل هذه الأرقام وإن كانت تقدم صورة معبرة عن حجم المعاناة التي تسود العالم اليوم (عصر العولمة)، فإنها غير كافية، ولهذا ارتأينا أنه من الأفيد تصفح مزيد من الإحصائيات تتعلق بالفروق بين المداخيل والتي أصبحت مخيفة، فعلى سبيل المثال نجد أن متوسط الدخل في الاتحاد الأوروبي قد بلغ 45 ألف دولار في السنة، بينما هو في بعض

الدول الأفريقية والآسيوية لا يتجاوز 200 دولار في السنة، أي أقل من دولار واحد في يوم عمل. فمثلا عمال جني القهوة للشركات المتعددة الجنسيات في أمريكا اللاتينية وأفريقيا لا يتقاضون أكثر من دولار واحد في اليوم، كما يزداد توظيف الأطفال ممن لا تتعدى أعمارهم 15 سنة وذلك حتى لا يدفعون لهم أكثر من دولار واحد يوميا. وتأييدا لهذه الحقائق يؤكد كل من "مارا بونيفتش" و"أندرو موريسون" أن: "فجوة الدخول بين الدول الفقيرة والدول الغنية قد اتسعت بصورة أشد مما كانت عليه في يوم من الأيام خلال العقدين الماضيين. فالسنوات العشرون المنصرمة شهدت تباينا حادا في التفاوت بين الدخول في كل دولة كذلك. حيث ازداد تباين الأجور في أمريكا اللاتينية والكتلة السوفييتية السابقة ومعظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية... وولد الانتقال العسير من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق في الاتحاد الروسي وغيره من دول شرق أوروبا أسرع توسيع لفجوة تفاوت الدخول يتم تسجيله حتى الآن" (الثقافة العالمية، 2000، 164).

والمتصفح لخارطة الفقر في العالم يلاحظ بلغة الأرقام، أن البلدان المتقدمة تملك 80% من الدخل العالمي، وهي تمثل 20% من سكان العالم، والمشكلة لا تكمن في مجرد اتساع الهوة بين أثرياء الشمال وفقراء الجنوب فحسب، وإنما أصبحت بارزة في مجتمعات الشمال نفسها، فالاتحاد الأوروبي يعد أكثر من 50 مليون فقير، وتجاوز عدد

العاطلين عن العمل عتبة الـ 20 مليون عاطلا سنة 1997. وهكذا أصبحت أجهزة الاقتصاد المعولم تعيد إنتاج أعدادا متزايدة من البطالين وبخاصة من فئة الشباب أو المسرحين من المهاجرين. "لقد دخل العالم مرحلة مجتمع الخمس، إذ أن 20% من دول العالم هي اكثر الدول ثواء، وتستحوذ على 84.7% من الناتج الإجمالي في العالم، وعلى 84.2% من التجارة الدولية، ويمتلك سكانها 85.5% من مجموع مدخرات العالم، ورافقت كل ذلك ظاهرة جديدة نعيشها اليوم، هي أمميـة رأس المال، ولكنها أممية يتربع على عرشها بالدرجة الأولى كبار المضاربين في بورصات العملة والأوراق المالية، فقد اعترف مدير صندوق النقد الدولي أيام الأزمة المالية في المكسيك بأن العالم أصبح في قبضة هؤلاء الصبيان، وهو يعني المتاجرين بالعملة في المستوى الدولي، وقد أصبحوا لا يمثلون قوة مالية فحسب، بل قوة سياسية قادرة على إسقاط نظم قوية. إنهم قادرون باتباع أساليب مختلفة ــ مثل إغلاق حنفيات الاستثمارات المالية، أو حض رؤوس الأموال على الهجرة، أو الضغط على عملة معينة لتتدهور وتنهار ــ على تحريك الانتفاضات الشعبية لتأتي على الأخضر واليابس. والشواهد التاريخو ــ واقعية تقدم الكثير من الأحداث من هذا النوع، من ذلك مثلا ما حدث في المكسيك سنة 1995، أو في دول شرق آسيا سنة 1999؛ حيث خضعت قوى مالية جبارة كقوة الولايات المتحدة الأمريكية وقوة المؤسسات المالية الأوروبية والعالمية أو حتى

معجزة ما يعرف بالنمور الآسيوية، أمام السوق المالية الدولية التي تتحكم فيها، تنسجها وتخيطها أيادي خفية، إنها أيادي عمالقة أو إمبراطوريات السوق المالية. وفي هذا الصدد يصرح تيتماير رئيس المصرف المركزي الألماني أمام المشاركين في منتدى دافوس سنة 1996، بأن غالبية الساسة أصبحوا خاضعين لرقابة وسيطرة وهيمنة الخبراء في شؤون أسواق المال. هؤلاء الأخيرين الذين لا يولون أي اعتبار للحسابات السياسوية أو الانتخابية لرجال السياسة، إنهم بمثابة المحكمين الحقيقيين الذين "يعاقبون أخطاء السياسة بخفض سعر الصرف، وبفوض أسعار فائدة أعلى"(الحبيب الجنحاني، عالم الفكر، 1999، 24) متى ما رأوا ذلك ملائما. والحاصل، أن عالم المال يضم الطيبين وغير الطيبين، وأصبح الفرز صعبا بين الفئتين، وبذلك تداخلت الممارسات الاقتصادية الموضوعية مع تلك الطفيلية القائمة على الحيل والتهرب الضريبي ومضاربات الواحات الضريبية والاستفادة من قوانين التشجيع على الاستثمار، في ظل الخوصصة التي تتطلبها العولمة. وبذلك فقد ضاع الأمل في تحقيق مجتمع الرفاه حتى في المجتمعات الغربية نفسها، أما في مجتمعات العالم الثالث فحدث ولا حرج، فبعد اللهث في استيراد النموذج الليبرالي المدعوم بقوة من الهيئات والمنظمات المالية والتجارية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية ... الخ)، والتخلي عن كل ما هو غير ذلك سواء كان خصوصيا أم عاما، تبين أن

الوصفة السحرية لم تحقق شيئا، واستمرت المشاكل من بطالة وفقر ومجاعة، بل أنها قد ازدادت تعقيدا، إذ " سرعان ما خابت الآمال وانكشفت الحقائق المرة، فقد حقق أصحاب رؤوس الأموال، والمضاربون في البورصات المالية أرباحا خيالية على حساب الفئات الاجتماعية الضعيفة، وعلى حساب الدول نفسها... وتحول المقامرون المتحلقون حول مائدة هذا الصنف الجديد من الاقتصاد إلى أبطال يضرب بهم المثل، بل يخطب رؤساء الدول وكبار الساسة ودهم، ويقبع كثير منهم اليوم في غياهب السجون. وإذا انكشفت أوراق هؤلاء المغامرين في البلدان الغربية فذلك يعود إلى الوجه الآخر لعملة الليبرالية: الديمقراطية المتمثلة أساسا في حرية الإعلام، واستقلال القضاء، وهي نقطة القوة في النظام الليبرالي...

تشويه البنى التقليدية:

ربما يأتي في مقدمة ما تعنيه عملية رسملة العالم، تسخير آليات جهنمية لتشويه البنى التقليدية التي تميز بلدان العالم النامي وبخاصة الدول العربية، حيث تحرص أشد الحرص على تغريب الإنسان فيها "وعزله عن قضاياه وإدخال الضعف لديه والتشكيك في جميع قناعاته الوطنية والقومية والإيديولوجية والدينية. وذلك بهدف إخضاعه نهائيا للقوى والنخب المسيطرة على القرية الكونية، وإضعاف روح النقد والمقاومة عنده حتى يستسلم نهائيا إلى واقع الإحباط فيقبل بالخضوع لهذه

القوى أو التصالح معها. ومن ثم تعتبر العولمة من أخطر التحديات التي تقف أمام بناء المجتمعات التقليدية لأنها تحطم قدرات الإنسان فيها، وتجعله إنسانا مستهلكا غير منتج، ينتظر ما يجود به الغرب ومراكز العالم من سلع جاهزة الصنع، بل تجعله يتباهى بما لا ينتجه، فهو القادر على استهلاك ما لا يصنعه مما تشكل لديه من قيم الاتكالية والتواكل، والتطلع إلى اقتناء السلع الاستهلاكية التي تتغير يوميا لا في سبيل التطوير فقط، بل في سبيل زيادة حدة الاستهلاك على المستوى العالمي" ص 134" ، ومن ثم الربح وفقط المزيد من الربح، باعتباره الهدف الرئيسي أمام الرأسماليين. ولا خلاف في أن النظام العالمي الجديد الذي هو في طور التشكل لا يختلف كثيرا من حيث أهداف تحقيق الهيمنة الخارجية، نظرا لأنها السبيل الوحيد للمحافظة على قدرة النظام الرأسمالي في تطوير ذاته، وتوزيع منتجاته، وتأمين استقرار أوضاعه، ووصوله إلى مراحل الرفاهية داخل نطاق حدوده. إلا أن الأوضاع لا تستمر دائما على هذا النحو، إذ تحدث أزمات* من فترة لأخرى، وقد تكون حادة في كثير من الأحيان. وفي كل الحالات تجرف هذه الأزمات أمامها أناسا كثيرين، وخصوصا من أولئك الذين يحتلون قاعدة الهرم الاجتماعي.

---

* إن طبيعة الدورة الاقتصادية في النظم الليبرالية تقوم على مبدأ الأزمات، حيث تمر هذه المجتمعات بأزمات متلاحقة، تعتبر بمثابة القوة الدافعة والمحفزة للتطوير وتحسين الأداء، وذلك من أجل اكتساب قدرات أكثر، وهكذا تستمر الدورة... وهذا ما تؤكده كذلك المدرسة الكينزية.

الانفجار السكاني:

تعتبر ظاهرة الانفجار السكاني من بين الظواهر التي تسرع في عولمة الفقر، بحيث أنها قد أصبحت قضية عالمية تؤرق المجتمع الدولي بأسره، "وتعتبر من أخطر المشاكل التي عرفها الجنس البشري، وتتلخص هذه المشكلة في أن الحياة على الكرة الأرضية لا يمكنها أن تتحمل حوالي 6 مليارات من البشر الآخنين في التزايد بمعدلات هندسية غير معقولة بحيث سيصبح عدد سكان العالم 10 مليارات نسمة خلال السنوات القليلة القادمة. هذا التزايد الانفجاري ــ المالتوسي ــ سوف يجعل الأرض مزدحمة بالسكان كما لم تكن مزدحمة في أي وقت آخر من التاريخ. كما أن هذا التزايد يشكل ضغطا على الموارد والبيئة، ويؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة وأن العدد الأكبر من الزيادة في عدد سكان الأرض يتم بين السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر والبؤس المطلق. لذلك ترتبط القضية السكانية بقضية عالمية أخرى هي قضية الفقر والفقراء في العالم، والتي برزت مؤخرا لتتصدر قائمة أولويات المجتمع الدولي. فالعالم الذي يضم حاليا أكبر عدد من الفقراء، هو أكثر فقرا منه في أي وقت مضى. ونسبة الفقراء من إجمالي سكان الأرض هي الأعلى في التاريخ، كما أن الفقراء هم أكثر فقرا من حيث

الدرجة، فلقد أصبح الفقر في حد ذاته فقرا مطلقا ومركبا، ليتضمن الحرمان من كل مقومات الحياة. أما عدد الدول الفقيرة، حيث معدل دخل الفرد لا يزيد على 400 دولار سنويا، فقد بلغ 80 دولة من أصل 195 دولة في العالم، من بينها 30 دولة هي الأكثر فقرا وتسمى بدول حزام البؤس، حيث بلغت المعاناة الإنسانية أقصى ما يمكن أن تصل إليه" (ص 85-86).

الصراعات والحروب:

مما يزيد من تفاقم حدة ظاهرة الفقر هو الصراعات والحروب أو التهديد بها، سواء منها الداخلية أو الإقليمية، التي تنشب من حين لآخر وتعاني منها دول ومناطق عديدة من العالم الثالث، حيث أنها في بعض الحالات قد تؤدي إلى تفكك كيان الدولة، أو وضع بعضها في طريق التفكك؛ أما بالنسبة للنزاعات المسلحة فعواقبها أشد وطأة. ففي هذا الخصوص، تؤكد الشواهد التاريخية والواقعية أن مثل هذه النزاعات والحروب سواء كانت داخلية(السودان) أو بينية (أثيوبيا وإيرتيريا)، تترك آثارها السلبية الوخيمة؛ فمن مشكلة اللاجئين الذين يضطرون للهجرة، تتفاقم مشاكل كثيرة: الأزمة الاقتصادية، تزايد حدة الفوارق الاجتماعية والطبقية بين أفراد المجتمع الواحد، تدني أوضاع التنمية البشرية، وبخاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية،

ومما يفاقم أكثر من هذه الوضعية هو الانفجار السكاني الذي يزيد في مثل هذه الحالة بوتيرة أعلى من الحالات العادية (ص 192 – 193).

حقيقة الأمر، أن الفاقة باعتبارها إحدى المظاهر السلبية التي تفرضها العولمة، تساهم بصورة صريحة في اشتداد رقعة العنف واتساع نطاقه. فالفقر المدقع قد يدفع إلى العنف المسلح، والشواهد التاريخية الكثيرة تؤيد ذلك، فقد حدث هذا في الصومال ورواندا واثيوبيا وكانت نتيجة تلك الصراعات ملايين الضحايا وارتفاع مذهل في عدد الفقراء (البؤساء والمحرومين). إنه كلما اتسعت دائرة الفقر في منطقة من العالم لأسباب داخلية أو خارجية كلما برزت الصراعات والنزاعات والحروب الجهوية بين الدول المتجاورة (اثيوبيا و اريتيريا). وهو ما يجعل غالبية هذه البلدان تخصص جزءا كبيرا من ميزانياتها الوطنية للتسليح وذلك على حساب الصحة والتربية والتعليم والخدمات الضرورية الأخرى؛ وهذا من شأنه أن يزيد من تفاقم ظاهرة الفقر لفترات طويلة. ولعل الصورة الأكثر قتامة عند هذا الحد تتمثل في حرمان الكثيرين من الاستفادة من الخدمات الصحية والتي من شأنها الإصابة بالأمراض الفتاكة وهلاك الكثيرين؛ إذ يجمع الخبراء أن الأوبئة تقتل بمعدلات تفوق ما تسببت فيه الحربان العالميتان.

التهميش والحرمان:

إذا كانت العولمة بمفهومها الليبرالي تزيد من تكريس ظاهرة الفقـو، فإنها تفرض على الكثيرين من أبناء العـالم النـامي وبخاصـة النسـاء والأطفال الانضمام الإجباري إلى عالم الفقراء. والكثير مـن الشـواهد المستمدة من واقع مثل هذه البلدان تدعم هذه الحقيقـة. فبالنسـبة للعـالم العربي نلاحظ أن أولى الحقائق الرقمية التي يجب تأكيدها هنا هي أن 60 مليون عربي يعانون من الأمية و 73 مليون عربي يعيشون تحت مستوى خط الفقر، مع وجود 10 ملايين عربي لا يحصلون على الغذاء الكـافي إلى جانب حرمان نصف سكان المناطق الريفية العربية من المياه النقيـة، وعدم حصول ثلثي هذه المناطق على الخدمـات الصحيـة الأساسـية (صالح ياسر حسن، 1993، 71). وفي هذا الصدد ، تشدد الدراسة الموسعة التي أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن السكان والموارد الغذائية والبيئة في الوطن العربي، علـى أن العـرب يعانون مشكلات جوهرية أهمها البطالة و الكساد و اتساع مساحة الفقـر والأمية الثقافية والتخلف التقني، وفقدان الأمن الغذائي والمـائي. ولقـد استغربت هذه الدراسة في بحثها عن سوء التغذية في الوطن العربي مـن أن العرب يستوردون 17 % من حجم التجارة العالمية للحبوب، في حيـن أنهم يشكلون فقط 4.6 % من مجموع سـكان العـالم (محمـد عبـاس، سبتمبر، 1997، 12).

ثالثا: الفقر وإشكالية الديمقراطية:

من المسلم به أن التحول نحو الديمقراطية قد صار من بين أهم مظاهر العولمة الإيجابية، حيث يعرف العالم في الآونة الأخيرة موجة واسعة في تحوله الديمقراطي، حتى اعتبرت الديمقراطية من المفاهيم المركزية في التحليل السياسي المقارن. وهذا الانتشار الواسع لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ساعد بشكل كبير في الحديث عن عولمة الديمقراطية ووصف العصر الراهن بأنه "عصر الديمقراطية". غير أن هذا التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي لم يتم على نفس الوتيرة، وإنما صادفته عقبات حدت من انتشاره. إن العولمة قد تركت بصماتها على الديمقراطية والفقر على حد سواء، وإنما بنسب متفاوتة من حيث الدرجة(عالية/منخفضة) والنوع (إيجابية/سلبية). فإذا كان الحديث عن الديمقراطية يتم بصوت عال وباستعراض عضلي بين، فإن الحديث عن الفقر ليس كذلك. وذلك بالرغم من أن كليهما يمثل وجها لعملة واحدة. وهنا نسأل: هل يا ترى يمكن أن تسود الديمقراطية في مجتمع فقير؟ بمعنى آخر، هل نسعى للممارسة الديمقراطية قبل أن نحاول التخفيف من حدة الفقر؟ في هذا الصدد يؤكد أحد غلاة الليبرالية (جفري ساكس) قائلا: "إنني أؤمن عميق الإيمان بأن حل كثير من المشاكل وبينها مشاكل التنمية، يكمن في الاندماج في الاقتصاد العالمي" ولكن الواقع اليومي، وداخل المجتمعات الغربية نفسها يسفه هذا الإيمان العميق، وإذا كان

الوجه الآخر لعملة النظام الليبرالي، أعني الديمقراطية، يسمح بمعرفة الواقع كما هو، ومعرفة الأرقام الحقيقية، وليست المزيفة، فإن الوضع يختلف في جل بلدان العالم الثالث، فهي لم تقلد من الليبرالية طوعا أو كرها إلا وجهها الاقتصادي المتمثل في حرية السوق المطلقة، أما الديمقراطية فمضطهدة، أو شكلية في أحسن الحالات، ويعد هذا من أبرز تناقضات الاقتصاد المعولم" (الجنحاني، ص 26).

وإذا أخذنا في الاعتبار الثنائية: الديمقراطية ــ الفقر، نلاحظ من خلال قراءة سريعة للتاريخ الإنساني، أن الديمقراطية لا تتعايش مع الفقر، بل أن الخبز يأتي أولا قبل الديمقراطية، إذ عندما يشعر الناس أنهم في مأمن من نوائب الدهر وتتوفر لهم أدنى الشروط من العيش الكريم كالسكن الملائم والشعور بالطمأنينة في العمل، فإنهم يخصصون قسطا من وقت فراغهم في النشاط السياسي والمشاركة في تنظيمات المجتمع المدني، وبالتالي تدعيم الممارسة الديمقراطية. في حين أن الفئات المهمشة ماديا واجتماعيا لا تجد الوقت الكافي لذلك لأنها تقضي جل وقتها لاهثة وراء سد رمقها وإعالة عوائلها. كما أنها تغدو سهلة الانصياع لكل المراودات والمراوغات الاستعمالية من أية جهة، حيث نجدها تصدق كل الوعود المعسولة حتى وإن كانت تعلم يقينا بأنها مجرد وعود وهمية، وذلك على أمل أن تتحقق المعجزة ويصبح الوهم والخيال حقيقة. ومن هذا المنطلق فإن مثل هذه الفئات وخاصة منها فئة الشباب،

الذين يشكلون في الواقع الغالبية، نجدهم ينجـــرون وراء كـــل البدائـــل المطروحة بغض النظر عمـــا تحملـــه مـــن إيديولوجيـــات وسياســـات وممارسات؛ وهذا ما يفسر شعبية الحركات اليمينية المتطرفة في أوســـاط الفئات المهمشة وخصوصا فئة الشباب غير المؤهلين الذين لا تتوفر لـــهم فرص العمل بسهولة. والتاريخ السياسي لأوروبـــا يؤكـــد أن التوتـــرات الاجتماعية العنيفة والاضطرابات الشعبية المتكررة وانتشار البطالة بيـــن فئات عريضة من الناس ساعد فـــي اتســـاع رقعـــة اليميـــن وانتكـــاس الديمقراطية.

رابعا: الفقر في الجزائر:

أمام اكتساح ظاهرة العولمة فإن الحقيقة التي لا خلاف حولها تقـــول أن عدد الفقراء هو في تزايد مستمر يستند في تزايـــده علـــى الصعيـــد العالمي إلى متوالية هندسية. والجزائر هي جزء مهم من هذا العـــالم، إذ تؤكد الشواهد الواقعية أن هذه الفئات قد أخذت في النمو المحسوس فـــي الحجم المطلق و الوزن النسبي خلال الفترة الممتدة ما بين 1961 و 1979، ثم واصلت تلك الفئات توسعها بوتيرة عالية ابتداء من بداية الثمانينـــات بسبب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية، و تعرض الاقتصـــاد الجزائري لاختلالات هيكلية. وثمة شواهد توحي بـــتزايد و تعقـــد هـــذه الاختلالات التي بدأت انعكاساتها السلبية تظهر على التركيبة الاجتماعية، وبخاصة بالنسبة للفئات الضعيفة التي ازدادت أوضاعها تردي وتدهـــورا

في ظل التحول المفاجئ والسريع من نمط اقتصادي اشتراكي إلى نظـــام اقتصادي تحكمه قواعد السوق، ويضبطه قانون المنافسة في ظل وجـــود جهاز إنتاجي ضعيف أحدث رجة كبيرة في مستوى معيشة المواطنيـــن، حيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 14 مليون جزائري في حاجـــة إلـــى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم على الموارد الأساسية ابتداء مـن أفريل 1992 .

وفي هذا السياق، يسجل دليل التنمية البشرية المعد من قبل برنـــامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1996 بخصوص الحرمان البشري والتـــهميش في الجزائر أن السكان بدون خدمات صحية في الفترة بين سـنتي 1985 و 1995 قد بلغ نصف مليون ، ووصل عدد السكان دون مرافق للصـــــرف إلى 6.6 مليون ونسبة الأمية بين الكبار (15 سنة فأكثر) فاقت 6.6 مليـون نسمة سنة 1995، أما عدد الأطفال خارج المدارس الابتدائية فقد وصـــل سنة 1992 إلى 534 ألف طفل، وبلغ عدد الأطفـــال (1985- 1995) دون الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية 334 ألف طفل، فيما بلـــغ عـدد الأطفال الذين يموتون دون السنة الخامسة (1994) 50 ألف طفل. هذا إلى جانب تفشي الأمراض المعدية وانتشارها بشكل رهيب في الآونة الأخيرة في الأوساط الشعبية، فمثلا تطالعنا الصحف اليومية بإصابـــة وهـلاك الكثيرين بوباء التيفوئيد بمنطقة الشلف، وانتشار مرض حمى المستقعات بمنطقة ورقلة وإصابة الكثير من سكان بعض الأحياء الشعبية (ديســـمبر

2000). إلى جانب ذلك نلاحظ الانتشار الواسع لظاهرة المضاربة والتهريب بحيث أصبحت لا تقتصر على بعض المجموعات الخارجة عن القانون فقط، وإنما أصبحت تمس فئات عريضة من الشباب البطال وحتى الفتيات ولتطال كذلك بعض الأجانب. إن توسيع نشاط المضاربة والتهريب من حيث عدد الأشخاص وكذا من حيث تنوع أنشطة التهريب الذي أصبحت تمس مواد وسلع وتجهيزات سيارات ومواشي وحتى أسلحة ... الخ. تدل دلالة صريحة على اتساع نطاق البؤس والحرمان الاجتماعي والاقتصادي للسكان. وللتصدي لهذه الظاهرة يتعين على الإدارة المحلية أن توجه استثمارات كافية لامتصاص نسبة البطالة المتصاعدة باستمرار في أوساط الشباب والتي تطال حتى خريجي الجامعة من حملة الشهادات الجامعية وخريجي المعاهد ومراكز التكوين المهني دون تفريق بين الجنسين.

وإلى جانب هذا تؤكد البيانات الرقمية أن معدل البطالة قد بلغ 29.5 % و أن 7.59 مليون جزائري يعيشون في فقر مطلق منهم 2.76 مليون مواطن يعيشون في حالة قصوى من الحرمان و 4.83 مليون شخص لا يتوفرون على أي دخل منتظم (قيرة إسماعيل، 1999، 4054).

وفضلا عما سبق، تؤكد الأدبيات المتوفرة عن مجتمع المهمشين في الجزائر، أنه مجتمع آخذ في النمو والتوسع، حيث ضمت إليه في السنوات الأخيرة الفئات الوسطى التي أصبحت في حاجة إلى مساعدة

اجتماعية بعد التدهور الكبير الـــذي عرفتـــه وضعيتـــها الاقتصاديـــة – الاجتماعية ، وكذلك الفئات الاجتماعية الجديدة (من خريجي الجامعات) التي تضاف يوميا إلى سوق العمل. ولقد دفعت كل هذه الاعتبارات بعض الباحثين إلى القول بأن مجتمع المهمشين يتكون سوسيولوجيا من الفئـــات المبعدة عن العملية الإنتاجية والاستهلاكية من مجتمع يتميز بسيطرة فئات السن الصغرى، آخذين بعين الاعتبار بأن النظام المدرسي الذي يتســـرب منه سنويا مئات الآلاف من التلاميذ يعمل على توسيع قـــاعدة التـــهميش خاصة في المدن الجزائرية الكبرى.

أخيرا وليس آخرا، يبدو من المفيد في هذا الصدد أن نتمعـــن فـــي بعض المؤشرات الإحصائية للوضع الاجتماعي بالجزائر، حسبما أوردته وزارة العمل والحماية الاجتماعية (اليوم، ع 531/ 29-10-2000):

- 12 مليون جزائري لا يتجاوز دخلهم اليومـــي 1 دولار (365 دولارا سنويا) أي ما يعادل 70 دينار جزائري (26280 د ج سنويا).
- 1.9 مليون جزائري محتاجون، منهم 370 فقـــط يســـتفيدون مـــن الحماية الاجتماعية.
- 3.7 مليون بطال، يضاف إليهم سنويا 250 ألف ممن يلتحقون بسوق العمل لأول مرة وهم في غالبيتهم من المعاهد والجامعات.
- أكثر من 18% من الجزائريين لا يستفيدون من أية رعاية صحية.

- حوالي 20% من الجزائريين لا يستفيدون من أية تغطية للضمـــان الاجتماعي.
- تسجيل 169 ألف بيت قصديري على كامل التراب الوطني خاصـة بالمدن الكبرى.
- 135 ألف بيت غير صالح للسكن، جلها مهددة بالانهيار ومع ذلـــك تقطنه عائلات.

وتأسيسا على ما سبق، نعتقد أن تحديد الفقر بمعايير كمية تبقى غير قادرة على وصف الواقع بصدق، لأن الاعتماد مثلا علـــى مبـدأ دولار واحد يخفي أشياء أخرى مهمة، كما أن دولارا واحدا هو دون التعبـــير عن حد الكفاف. وتدلنا المعطيات الواقعية، أن أكثر من نصـــف ســكان الجزائر متوسط دخلهم لا يتجاوز 10 آلاف دينار شهريا، أي حوالـــي 4 دولارات في اليوم الواحد، وانطلاقا من هذا الرقم يمكننا القول أن نصف سكان الجزائر هم فقراء. غير أن هذه الحقيقة تبقى مضللة، لأن المـــهم هو توزيع هذه المداخيل بين مختلف الفئات (اليوم 2000/10/29).

خامسا: كيف نتجاوز حالة الفقر؟

توصلنا في نهاية المطاف إلى أن العولمة هـــي واقـــع لابـد مـن الاعتراف بوجوده، ولكن أمام هذا الواقع لا مفر مـــن طـــرح الســؤال التالي: هل نحن قادرون على مواجهة تحديات العولمة، ممثلة خصوصـا في انتشار حالة الفقر واتساع ظاهرة البطالة؟ وأمام هذا الوضـــع فإننـــا

ندعو مع المتحفظين على ما عرف بالليبرالية الجديدة بالتأكيد على جعل الأسواق أكثر رأفة بالناس وذلك من خلال إعادة الاعتبار لدور الدولة في عملية التنمية مع إعادة تنظيم هذا الدور من ناحية، وتحقيق نوع من التكامل بين الدول والأسواق من ناحية أخرى. وفي هذا السياق نعتقد بأن سياسة دول جنوب شرق أسيا يمكن اعتبارها نموذجا يحتدى به. مثل هذه السياسة التي دعمها بقوة ما تضمنه تقرير البنك الدولي مؤخرا (2000)، من حيث إلحاحه على ضرورة اتباع سياسة حكيمة لمكافحة الفقر مواكبة مع السياسات الأساسية للتنمية الاقتصادية. وذلك من خلال شطرين متكاملين: يتمثل أولهما في دعم وترقية وسائل الإنتاج التي هي بحوزة الفقراء، بكل كفاءة وتأتي في مقدمتها العمالة. وعليه، فبالإضافة لقضايا الملكية والتمويل للفقراء، فمن الضروري تنمية فرص العمل المنتج على مستويات تتناسب مع قدرات الفقراء، دون اللجوء إلى دعم وظائف وهمية أو الاعتماد على التضخم في التوظيف الإداري الحكومي، إذ أن اللجوء لمثل هذه الآلية يكرس حالة الفقر ويزيد من حدتها. إن الحل يكمن في حوار صريح مع وبين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير البنية الأساسية والتكنولوجيا المناسبة وتفضيل وسائل التنفيذ التي تعتمد أساسا على قدر كبير من العمالة، وتحرير أسواق العمل. وثانيهما، الحرص على توفير الخدمات الاجتماعية

الأساسية التي تصون إنسانية الإنسان وتحافظ على كرامته، كالصحة والتربية والتعليم الأساسي وتنظيم الأسرة والتغذية...الخ.

ولعل ما يزيد من قوة هذا التقرير ويجعل من الأخذ بما جاء فيه أمرا مطلوبا هو أنه:

1. صادر عن هيئة دولية مالية يعرف تموقعها في النظام العالمي.
2. مستوحى في كثير من دعائمه من تجربة دول آسيا.
3. نعتقد أنه نموذج مثالي لتنمية بلداننا.

لقد استهل التقرير ملخصا مجموعة من التحديات حصرها في: الفقر، الأمن الغذائي، الأمن المائي، الانفجار السكاني والضياع الثقافي والمخاطر البيئية... ويعترف التقرير أنه إلى جانب هذه المخاطر التقليدية، هناك مجموعة من التحديات الجديدة وتتلخص في: التطور التكنولوجي الهائل، انتشار المعرفة على نطاق واسع، النمو الديمغرافي السريع وتمركزهم في المدن، والانفتاح والتكامل بين أسواق المال العالمية، زيادة المطالبة بالحقوق السياسية والإنسانية التي تفرز نموا في الأنظمة الديمقراطية في العالم.

ولقد جمع التقرير هذه المخاطر في مجموعتين أساسيتين، هما:

1. تحديات العولمة.
2. التحديات المحلية، أو ما عبر عنه بالشأن الداخلي.

فعن تحديات العولمة فإنها تتبدى من خلال أسواق المال والحركة السريعة لرأس المال، وزيادة هيمنة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات والمخاطر التي تفرضها على الوظائف والأجور في الأسواق المحلية، ناهيك عن آثار انتقال عدوى الصدمات في أسواق المال إلى الدول المحصنة والمتعافية (فما بالك بتلك الدول التي يسودها العياء). أما التحديات الداخلية فتتمثل أساسا في الفقر والإنهاك البيئي والحقوق السياسية والإنسانية.

وأمام هذه المخاطر الداخلية والعولمية، التي يجب العمل على التقليل من حدتها أو تفاديها، يصل التقرير إلى قناعة بأنه لا يوجد نظام واحد ووحيد يصلح لكل المجتمعات؛ فسياسات الانفتاح المطلق لا تؤدي دائما إلى النتائج السليمة، كما أن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ضروري ومهم وأثبت جدواه.

وبصراحة يؤكد التقرير على أنه بالرغم من فشل تجربة التخطيط المركزي في الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي سابقا؛ إلا أن تجارب التدخل الفعال للحكومة في النشاط الاقتصادي (اليابان، دول جنوب شرقي آسيا، الصين ــ دولة الألفية الثالثة)، أثبتت جدارتها وجدواها وأظهرت أنه بالإمكان فعلا تحقيق معدلات تنمية عالية بالرغم من وجود التدخل الحكومي. وعند هذا الحد يتساءل التقرير حول أي

النظامين أجدى؟ هل هو نظام السوق؟ أم التدخل الحكومي؟ ويجيب بأن كلا من الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي الواعي ينبغي أن يتكاملا.

ويشير التقرير إلى ضرورة أخذ العبرة من مختلف التجارب التنموية التي تم تطبيقها في دول عديدة وعبر مراحل طويلة، وهل أن مثل هذه التجارب يمكن أن تعطينا بعض المؤشرات التي تدلنا على الطريق السليم نحو النجاح، أم أن علينا الاستمرار في طريق التجربة والخطأ؟. ويحصر الإجابة فيما أطلق عليه التقرير "الفكر التنموي الجديد" الذي برز من خلال تلك التجارب السابقة، ويرتكز هذا الفكر الجديد على أربعة محاور أساسية وهي:

أولا: أن التنمية ولكي تكون ناجحة، فإنه ينبغي أن تنهض على عدة أهداف متزامنة، وليس على مجرد هدف واحد. فقد كان التركيز في السابق منصبا على رفع نصيب الفرد من الدخل القومي، وبالرغم مما لهذا الهدف من أهمية، فإنه لا ينبغي أن يكون منفردا، وأن تشمل التنمية من ضمن أهدافها رفع مستوى المعيشة والارتقاء بالتعليم والصحة والاهتمام بالبيئة.

ثانيا: أنه لا توجد سياسة نموذجية واحدة لتحقيق التنمية في جميع الدول، بل توجد سياسات متعددة ومتنوعة، ولكي تنجح جهود التنمية، فإن هذه السياسات ينبغي أن تكون متكاملة ومتداخلة وفي تناغم تام. وهذه التشكيلة من السياسات يجب أن تتخذ ضمن بيئة مناسبة من القوانين

والقواعد والنظم، أو بالأحرى ما يطلق عليه اسم "البيئة القانونية والمؤسسة".

ثالثا: تلعب الحكومات دورا رائدا في النشاط الاقتصادي، وأن هذا الدور قد يأخذ أشكالا متعددة، ليس من بينها الصيغة القديمة التي ثبُت فشلها، والتي تقوم على الملكية المباشرة لأصول الإنتاج، كما عبرت عنها التجربة الاشتراكية في أوروبا والدول النامية على حد سواء. فمثل هذا الدور الفعال للحكومة، من شأنه ليس فقط تسريع عملية التنمية وتكملة دور القطاع الخاص، وإنما ضمان حماية المجتمع من التجاوزات التي قد تولدها الرغبة في الربح السريع والإثراء بأي ثمن، حتى ولو كان على حساب المجتمع والبيئة.

رابعا: إن الإجراءات والقواعد الخاصة بالطريقة التي تتخذ بها السياسات ذاتها، وكما أثبتت تجارب دول عديدة، لا ينبغي أن تكون فئوية ــ جيبية أو قطاعية؛ لأن اتخاذ سياسات اقتصادية واجتماعية من قبل فئات قليلة أو نخبة متميزة وبعيدا عن الإجماع الشعبي، والإجراءات السليمة التي تبنى على المشاركة الواسعة، غالبا ما يكون مآلها الفشل.

ويخلص التقرير إلى التأكيد بأن ما سيميز القرن المقبل هو عملية الاتصال الواسعة النطاق، فإذا كان بإمكان الحكومات في العهود الماضية الانكفاء على الذات والعزلة عن الآخرين، فإن هذا الخيار لم يعد ممكنا في وقت سقطت فيه الحدود وتلاشت فيه القيود أمام حركة البشر ورأس

المال؛ وأنه لكي تتوفر لأية دولة شروط النجاح، ينبغي على حكومتها أن تتفاعل ــ في آن واحد ــ على المستويين المحلي والعالمي. ويتجلى التفاعل على المستوى العالمي من خلال التواصل مع الدول الأخرى، ومع المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات غير الحكومية والشركات الدولية؛ أما المحلي، فيتجلى من خلال التفاعل مع المؤسسات المحلية والقطاع الخاص، ومع مختلف فئات الشعب دون إقصاء أو تهميش.

من هنا نخلص إلى القول، نعم للعولمة، لكن لا للعولمة الليبرالية العمياء، التي لا تأبه بمعاناة السواد الأعظم من أبناء المجتمع الواحد، ومن ثم القرية الواحدة من منطلق ما تحمله العولمة. بكلمة أخرى ضرورة تكثيف الجهود من أجل التخفيف من معاناة الفقراء بإيلاء عناية أكبر لتحسين ظروفهم المعيشية وترقية أوضاعهم الاجتماعية.

إن التزايد الهائل لجحافل الفقراء، أمام الاكتساح السريع لظاهرة العولمة، تجعل اهتمام الحكومات المختلفة بمشكلة الفقر في إطارها المحلي أمر بالغ الأهمية، فإذا كانت ظاهرة الفقر هي مشكلة داخلية وأن مسبباتها تختلف من واقع إلى آخر، فقد أصبحت حالة الفقر هي القاسم المشترك الأكبر بين أغلب سكان العالم، ولا أدل على ذلك هو انعقاد المؤتمر الاجتماعي الدولي بالبرازيل. وعليه فأمام الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات، صار من الضروري توحيد الجهود في وضع سياسة موحدة تلتزم بتطبيقها الهيئات والدول، لأن محاربة الظاهرة لا

تقدر عليها دولة بإمكانياتها البشرية والمادية المحدودة؛ وإنما التكفل بـــها من قبل مؤسسات دولية عابرة للقارات على غرار الشـــركات متعـــددة الجنسيات. وإن كان هذا أمرا صعب المنال فإنه ليس مستحيلا إذا توفرت الإرادة الصادقة.

وفي هذا السياق فإن التخفيف من حدة الفقر على مستوى منطقتنـــا العربية يتطلب بادئ ذي بدء العمل على تحقيق مبدأ التكـــامل والتعـــاون الإقليميين. لكن هذه الغاية تبدو بعيدة المنال في ظل الوضع الراهـــن، إذ نلاحظ بؤرا كثيرة لصراعات بينية توحي في بعض منها أنها قاب قوسين أو أدنى من حرب لا تترك وراءها إلا مزيدا من الضحايا والمحروميـــن. وتبقى هذه الحالات بمثابة قنابل موقوتة.